مكانة قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري (2005 –2015)

The Position of Small and Medium Enterprises Sectors in the Algerian Economy (2005–2015)

أحمد بن يحي ربيع

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر

rabiebenyahia33@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2018/10/25 تاريخ القبول: 2019/11/29

الملخص: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدر للتنافسية، فالخصائص التي تتمتع بها مكنتها من الدخول لعدة قطاعات و أسواق حققت فيها نجاحات كبيرة ، فأصبحت خيارا مناسبا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال أهدافها الانمائية كمحاربة البطالة و المساهمة في الدخل القومي و القيمة المضافة، فمن خلال هذه الدراسة نحاول توضيح مقدار مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني الجزائري، اعتمادا على تحليل مؤشر القيمة المضافة ضمن مختلف القطاعات بدءا من سنة 2005 الى غاية سنة 2015، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن قطاع البناء و الاشغال العمومية، يعتبر الأكثر مساهمة في القيمة المضافة للإقتصاد الوطني، مقارنة بباقي القطاعات الأخرى نظرا لضعف تجارب الاستثمار في هذه الأخيرة سابقا.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، القطاعات، القيمة المضافة، الاقتصاد الجزائري، الاستثمار.

Abstract : Small and Medium Enterprises are the source of competitiveness, the characteristics which have enabled it to engage several sectors and markets and achieve considerable successes, and become an appropriate option to achieve sustainable economic development, through this study we try to clarify the amount of the contribution of these Enterprises in the Algerian national economy within various sectors starting from the year 2005 until the year 2015, the most important results of this study were the sector of public works and construction was having the most contribution to the value added of the national economy, compared to the rest of other sectors.

***Key Words*:** small and medium enterprises, sectors, value added, Algerian economy, investment.

JEL Classification : D92, L22, L26.

* المؤلف المرسل : أحمد بن يحي ربيع (rabiebenyahia33@yahoo.com).

المقدمة:

مع نهاية الثمانينات أدركت الجزائر أن القطاع العام وحده لم و لن يستجيب للمتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، فلابد من فتح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوره في الساحة، و من هنا برزت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمام فشل المؤسسات العامة الكبيرة، فتنامت أكثر مع الانفتاح الاقتصادي للجزائر فصارت الوسيلة المناسبة لحل مشكلة البطالة و تحقيق التنمية المحلية، خاصة أن انشاء هذا النوع من المؤسسات لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة، وعليه عمدت الدولة الى تقديم تسهيلات و حوافز لتشجيع تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وضع هياكل دعم مهمتها مرافقة مسار استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفتية .

و أمام كل هذا الدعم المقدم من طرف الدولة الجزائرية و الذي رافقه زيادة في عدد هذا النوع من المؤسسات، ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف نشاطات قطاعاتها في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف نشاطاتها ضمن الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل نسبة مساهمتها في القيمة المضافة مقارنة بنسبة نمو عددها بدءا من سنة 2005 الى غاية سنة 2015.

منهجية الدراسة: من أجل دراسة الاشكالية وتحليل أبعادها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي يعبر عن الظاهرة موضع الدراسة تعبيرا كميا و كيفيا، من خلال استخدام الدراسات الوثائقية وما تتضمنه من مصادر ثانوية و القيام بتحليلها، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال الحصول على احصائيات متعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمتد من 2005 الى غاية 2015 و القيام بتبويبها و تحليلها.

الدراسات السابقة : من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا نذكر:

- (السعيد بريبش ، 2007) ، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية : حالة الجزائر، هدفت الدراسة الى التعرف على المعايير التي اعتمدتها الجزائر في تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اضافة الى مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من جانب التشغيل و القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام، من خلال تحليل الاحصائيات الممتدة من 2000 الى غاية 2006 ، توصلت الدراسة الى أن هذا القطاع (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) لم يأخذ حقه كاملا من الاهتمام لعدة عوائق مذكورة في الدراسة .
- (مشري محمد ناصر، 2011) ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : حالة ولاية تبسة، هدفت هذه الدراسة الى معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، و تقييم الاستراتيجية الوطنية المتبعة لدعم و ترقية هذا النوع من المؤسسات في ولاية تبسة، و توصلت الدراسة الى أن رغم الامكانيات التي تمتلكها ولاية تبسة الا أن الاستغلال غير المدروس لها شكل عقبة أمام تحقيق تنمية محلية .

- (حجاوي أحمد، 2011) ، اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامه، سعت الدراسة الى معرفة كيفية ادماج أهداف التنمية المستدامة في الاهتمامات التسييرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و توصلت الدراسة الى أن التنمية المستدامه لاتعتبر قيد لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالضغوط الممارسة على هذه الاخيرة دفعتها الى اعادة صياغة مخططاتها آخذه بعين الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة.
- (منير لواج، 2013) ، آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، دراسة مقارنة تجربة : الهند، اليابان و الجزائر، سعت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مختلف آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية، و مقارنتها مع تجارب دول أخرى هي : الهند و اليابان ، من خلال تحليل أرقام عن هذه المؤسسات ممندة من 2005 الى 2011، و توصلت الدراسة الى أن رغم مختلف آليات الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المقدمة من الأجهزة الحكومية اضافة الى التحفيزات و الاعفاءات الممنوحة لم تحقق الأهداف المرجوة منها.
- محمد خثير، زوبير محمد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر، بالتركيز على العمالة، الصادرات و تحقيق القيمة المضافة، من خلال تحليل بيانات الفترة 2004 الى 2008 و توصلت الدراسة الى أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يحقق الأهداف المرجوة منه، حيث أن اغلبيتها تنشط في مجال معين دون غيره.

اعتمدت مختلف الدراسات السابقة بما في ذلك دراستنا هذه على المنهج الوصفي و المنهج التاريخي، من اجل الحصول على معلومات نظرية و تحليل الأرقام و الاحصائيات لاستنباط اجابات لمختلف اشكاليات البحث، لكن في المقابل تنفرد دراستنا عن باقي الدراسات الأخرى من حيث الفترة الزمنية المأخوذة لتحليل البيانات و الممتدة من 2005 الى غاية 2015، و التركيز على مؤشر القيمة المضافة الذي يعكس الاضافة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاقتصاد الجزائري.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1.1. صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

« إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى سواء كانت متقدمة أو نامية، كما أنه يختلف داخل كل مجموعة من هذه الدول حسب إختلاف الموقع أو الظروف الإقتصادية داخل كل دولة وكذا إختلاف مراحل التنمية التي تمر بها، فالمؤسسة الصغيرة في أمريكا قد تكون كبيرة في دولة لا تزال في المراحل الأولى للنمو والتقدم » (برودي نعيمة، 2006) .

وعلى الرغم من كثرة الكتابات التي تناولت هذه المؤسسات بالبحث والتحليل إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى تعريف دقيق موحد وذلك لعدة أسباب أهمها:

أ. **التباين في درجة النمو الإقتصادي:** إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجية المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الإقتصادية يترجم ذلك في إختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات ، والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن إعتبارها كبيرة في الجزائر أو المغرب بسبب إختلاف درجة النمو أو التطور التكنولوجي (لخلف عثمان، 2003).

ب. **إختلاف طبيعة الأنشطة الإقتصادية:** إن تصنيف المؤسسات على أساس النشاط الإقتصادي الذي تمارسه يعتمد على قاعدة التقسيم الإجتماعي للعمل والذي طور إلى تخصص المؤسسات في مجالات معينة مثل الصناعة والتجارة وظهرت ثلاث قطاعات رئيسية (بلحمدي سيد علي، 2006):

- مؤسسات القطاع الفلاحي وتضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بأنواعها وتربية المواشي بالإضافة إلى الصيد البحري وغيره من الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية
- مؤسسات القطاع الصناعي وتضم مختلف المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع مصنعة ونصف مصنعة وغيرها من عمليات التحويل والإنتاج.
- مؤسسات القطاع الخدماتي ويظم المؤسسات التي تنشط في ميدان يختلف عن القطاعين السابقين كالنقل.
- وبإختلاف النشاط الإقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات.

فالمؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي تحتاج إلى إستثمارات كبيرة في شكل مباني، معدات، هياكل... على عكس ما تحتاجه المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع التجاري أو الخدمي التي تعتمد على العناصر المتداولة من مخزونات البضائع والحقوق (لخلف عثمان، 2003) .

ت. **تعدد فروع النشاط الإقتصادي:** تختلف المؤسسة باختلاف فروع النشاط الاقتصادي و تنوعه، فالنشاط التجاري ينقسم الى تجارة بالتجزئة أو بالجملة أو تجارة خارجية أو داخلية، كذلك النشاط الصناعي الذي يتضمن عدة فروع صناعية كالصناعة الاستخراجية، الغذائية، التحويلية...الخ ، فتختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي اليه، فالمؤسسة ذات 500 عامل في مجال الصناعة النسيجية تعتبر وحدة صغيرة في مجال صناعة السيارات (رابح خوني، 2003) .

ث. **تعدد معايير التعريف:** رغم المحاولات العديدة لإيجاد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أننا نصطدم بوجود عدد هائل من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا، هناك أكثر من ثمانية وعشرين معيارا منها ما يأخذ في الحسبان الحجم كمعيار عدد العمال وحجم الإستثمارات ومنها ما يعتمد على الخصائص النوعية كالملكية (لخلف عثمان، 2003).

2. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من المعايير والأسس التي يمكن من خلالها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى والتي يمكن أن نصنفها إلى معايير كمية ومعايير نوعية.

1.2. المعايير الكمية: إن كبر أو صغر المؤسسة يتجدد بالإستناد إلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية والنقدية والتقنية ، يسمح إستعمالها وضع حدود فاصلة بين مختلف المؤسسات ويمكن تقسيم المعايير إلى (زغيب شهرزاد، 2002) :

- عدد العمال: يعتبر عدد العاملين في المؤسسة هو أكثر المعايير إستخداما للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وذلك لعدة أسباب أهمها توفر بيانات العمالة في غالبية الدول وسهولة استخدام هذا المعيار عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية (طرشي محمد، 2005).
- حجم الإنتاج وحجم الطاقة المستعملة : غالبا ما يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجم إنتاج قليل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ونفس الشيء بالنسبة للطاقة المستعملة في عملية الإنتاج .
- رأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبيرة والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة للقيام بنشاطها.
- بالإضافة إلى معايير أخرى كرقم الأعمال، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال ....

غير أن مسألة الاعتماد على هذه المعايير تطرح في حد ذاتها بعض المشاكل فهناك في البداية مسألة إختيار المناسب منها ، ثم هناك الإختلاف الملاحظ في إستعمالها من حيث المكان والزمان ، وأيضا بين مختلف فروع النشاط الإقتصادي ، وغالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد عمالها بحجة أن حجم العمالة هو من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية ، من جهة والأكثر تحصيلا فيما يخص نشاط المؤسسة من جهة أخرى ، كما أنه معيار تعتمده جل الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال والقيمة المضافة (لخلف عثمان، 2003).

2.2. المعايير النوعية : هناك فروق وظيفية ، يمكن إعتبارها كمعايير نوعية للتميز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وهي (لخلف عثمان، 2003) :

أ. **إنخفاض التخصص في الوظيفة الإدارية** : يتميز قطاع الأعمال الصغيرة بوجه عام بوجود شخص وحيد للإدارة ، حيث يتولى المدير مع عدد قليل من مساعديه كافة المهام الإدارية الخاصة بالإنتاج والتمويل والمشتريات وشؤون العاملين والمبيعات ، ونادرا ما يتواجد من ينوب عن المدير في القيام بالمهام الإدارية المختلفة والمتخصصة على عكس الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تقوم على التخصص الوظيفي.

ب. الإتصالات الشخصية القوية : عادة ما يكون مدير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على إتصال شخصي مع العاملين والموردين المستهلكين وكافة المتعاملين ، بينما تتعقد المستويات التنظيمية الإدارية في المؤسسة الكبيرة ، وتتباعد العلاقة المباشرة بين مالكي المؤسسة والإدارة العليا وبين العملاء والمتعاملين مع المشروع .

ت. صعوبة الحصول على الإئتمان : تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عموما عقبات كثيرة عند اللجوء للإقتراض من البنوك ، حيث ترتفع تكلفة إقراض المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة .

ث. قوة إرتباط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالمجتمع المحلي في تدبير مستلزماتها من المدخلات وعناصر الإنتاج وفي تسويق منتجاتها.

بالإضافة إلى كل هذه المعايير النوعية والكمية المذكورة سابقا هناك معايير أخرى نذكر منها:

- الكثرة العديدة للوحدات الصغيرة وإنتشارها الجغرافي في المدن الإقليمية والأرياف .
- قلة عدد مالكي رأس المال .
- تواضع النصيب السوقي للمؤسسة الصغيرة .
- محدودية نطاق العمل في المؤسسة الصغيرة حيث تركز على إنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة محددة .
- ضعف قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على الإستجابة لتطورات الطلب في السوق .

2.3. الهيئات الدولية وبعض الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية : صنف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذه المؤسسات إلى جمال (بلخياط جميلة، 2006) :

- **المؤسسات الفردية:** وهي المؤسسة التي يعمل بها من01 إلى 05 عامل وقيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأرض والمباني لا تتجاوز 4000 دولار أمريكي.
- **المؤسسات الصغيرة:** وهي التي يعمل بها أقل من 15عامل ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأرض والمباني 10000 دولار أمريكي.
- **المؤسسات المتوسطة:** يعمل بها أكثر من 15 عامل وتزيد قيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأرض و المباني عن 10000 دولار أمريكي.

ب. الإتحاد الأوروبي: عرفت اللجنة الأوروبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالآتي :

- **المؤسسة المتوسطة:** هي كل مؤسسة تشغل بين 50 و 249 عامل ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون أورو أو ميزانية سنوية تتعدى 27 مليون أورو.
- **المؤسسة الصغيرة:** كل مؤسسة تتمتع بالإستقلالية و تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل و تحقق رقم أعمال سنوي يساوي على الأقل 7 مليون أورو أو حصيلة سنوية لا تتعدى 5 مليون أورو.
- **المؤسسة المصغرة:** هي التي تشغل من 01 إلى 09 عامل .

ت. الولايات المتحدة الأمريكية: تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قي الولايات المتحدة الأمريكية على أساس عدد العمال كما يلي (بن منصور عبد الله، 2006) :

- المؤسسة المجهرية من1 فرد إلى9 أفراد.
- المؤسسة الصغيرة من10 أفراد إلى 199 فرد.

- المؤسسة المتوسطة من 200 فرد إلى 499 فردا.
- المؤسسة الكبيرة من 500 فرد فأكثر.

ث. الجزائر: عرف القانون الجزائري في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة2001، أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات (بلوناس عبد الله، 2006):

- تشغل من 1 – 250 شخص.
- لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الإستقلالية.

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول 1 : معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1إلى9	20>	10>
المؤسسة الصغيرة	10إلى49	200>	100>
المؤسسة المتوسطة	50إلى250	200 إلى2000	100إلى500

المصدر: (صالحي عبد القادر2007)

3. مجالات نشاط وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3. مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مختلف أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الإقتصادي سواء الصناعي أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح ذلك فيما يلي (طرشي محمد، 2005):

- **مجال الخدمات:** نجد مثلا الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات التدريب، خدمات الكمبيوتر، خدمات إستشارية، المستودعات أو المخازن، المطاعم، المطابع...
- **مجال المقاولات:** ونجد:
  - مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة، المطارات، الطرق، الجسور، الموانئ وشبكات المياه والمجاري.
  - مقاولات المشاريع الكهربائية وشبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الإلكترونيات.
  - مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.
- **المجال الزراعي:**
  - مؤسسات الثروة الزراعية: إنتاج فواكه، خضر، حبوب، البيوت الزراعية المحمية .

- مؤسسات الثروة الحيوانية: تربية الأبقار، الأغنام، الدواجن، المناحل، الألبان.
- الثروة السمكية: كصيد الأسماك، إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

- **المجال الصناعي**: تتمثل في تلك المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد النصف مصنعة إلى مواد كاملة التصنيع. وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديد لتخصص المؤسسات الصغيرة مثل:

- **المؤسسة من الباطن**: ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة مباشرة مع مؤسسة كبيرة وتعتبر أنشطها متوقفة على تحركات المؤسسة الكبيرة فهي مغذية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، مثل شركة جنرال موترز التي تتعامل مع أكثر من 30000 مورد صغير، وكذا شركة رونو الفرنسية التي تتعامل مع 50000 مورد صغير.
- **المؤسسة المحيطة**: وتتمثل في المؤسسات التي تنتج منتجات تامة الصنع وتجد منفذ لها لدى المؤسسات الكبيرة.

2.3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص من بينها (صرامة عبد الوحيد، 2007) :

- إنخفاض حجم رأس المال مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وملكية رأس المال تكون فردية أو عائلية.
- عادة ما تكون المؤسسة محلية أي أنها تنشأ داخل الإقليم الذي نشأ فيه أصحابها.
- الإعتماد بشكل كبير على الموارد الداخلية بالمؤسسة، لصعوبة الحصول على الموارد المالية الخارجية خاصة البنكية منها.
- التركيز في التسيير على المالك وهو في نفس الوقت المؤسس والمنظم ويلعب دورا مركزيا في المؤسسة الصغيرة وعادة تؤثر ثقافته الشخصية على طريقة التسيير و إختياره للأهداف.
- نظام المعلومات والإتصال بسيط ومباشر، ويؤثر المحيط عليها بشكل كبير .
- أهمية الزبون بالنسبة لها ، فالزبائن هم اللذين يحددون حجم السوق الذي يتميز بالصغر.
- تلعب دورا كبيرا في حل مشكلة البطالة لفئة العمال قليل أو عديمي الخبرة وهذا لكونها تستخدم تكنولوجيا بسيطة في العادة.
- تسيير المؤسسة الصغيرة يكون مجرد متابعة إدارية مثل مسك الدفاتر الحسابية وقوائم العمال وتوقيع عقود العمل وفي غالب الأحيان يقوم محاسب المؤسسة بهذا الدور ، ويتكفل مسير المؤسسة بتقدير الحاجة إلى الموارد البشرية الجديدة.
- تتميز بكبر أعدادها المنشأة سنويا وكذلك كبر الأعداد التي تفلس سنويا فحسب إحصائيات 2004 تم إنشاء 18987 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وإلغاء 3407 مؤسسة.

و من خلال هذه الخصائص تظهر عدة مزايا لهذا النوع من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي (فلاح حسن حسني، 2006):

- **هولة توقع الأرباح:** من خلال تحديد وتحليل حجم المبيعات المتوقعة في ضوء الخبرة السابقة وبالتالي القدرة على تحديد الأرباح المتوقعة خلال الفترة القادمة.
- **إمكانية تحديد وتوقع الثروة المستقبلية:** والتي ترتبط بالأرباح المتوقعة، حيث يتمكن أصحاب المؤسسة من تحديد الإضافات والنمو الذي يمكن أن يتحقق في أموالهم .
- **قدرة المالكين على معرفة الأنشطة الخاصة بمشروعاتهم:** بحكم إدارتهم لهذه المؤسسات وما يمتلكونه من خبرة في هذا المجال.
- **المالكون هم الذين يمتلكون القدرة على الإدارة:** حيث أنهم يتصفون بالتمييز والقدرة على توجيه هذه المؤسسات نحو إنجاز أهدافها.
- **وجود خطوط مباشرة للاتصال بين المالكين والعاملين:** مما يضمن التوجيه السريع وضمان الرقابة الفعالة.
- **الرضا عن العمل:** يتمكن أصحاب المؤسسة من تحقيق بيئة عمل جيدة وإمكانية تحقيق الرضا والقناعة للعاملين وذلك من خلال الاتصال المباشر بينهم ودراسة احتياجاتهم.
- **إمكانية صياغة علاقات واضحة مع المستهلكين:** بالتالي القدرة على فهم واستيعاب احتياجاتهم والعمل الجاد على إشباعها وتلبيتها.
- **مركزية اتخاذ القرارات:** تتخذ كل القرارات من قبل المالك أو مدير المؤسسة مما يحقق السرعة وتجاوز الروتين ما ينعكس ايجابيا على استثمار الفرص وحل المشكلات بسرعة.

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد بدأ الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ 1995 ضمن اطار برنامج التصحيح الهيكلي، حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و ترقية هذا النوع من المؤسسات و الجدول التالي يوضح لنا تطور عددها بنوعيها الخاصة و العامة بدءا من سنة 2005 الى غاية سنة 2015.

الجدول 2:تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة وقيمتها المضافة

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	874	739	666	626	591	557	572	557	557	542	532
القيمة المضافة (MDS DA)						827.53	923.34	793.38	893.24	1187.93	1313.36
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	245 842	269 806	293 946	392013	455398	618.515	658 737	711 275	777 259	851 511	896 279
القيمة المضافة (MDS DA)						4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات نشريات وزارة الصناعة و المناجم من سنة 2005 الى سنة 2015.

الشكل 1: تمثيل بياني لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة وقيمتها المضافة

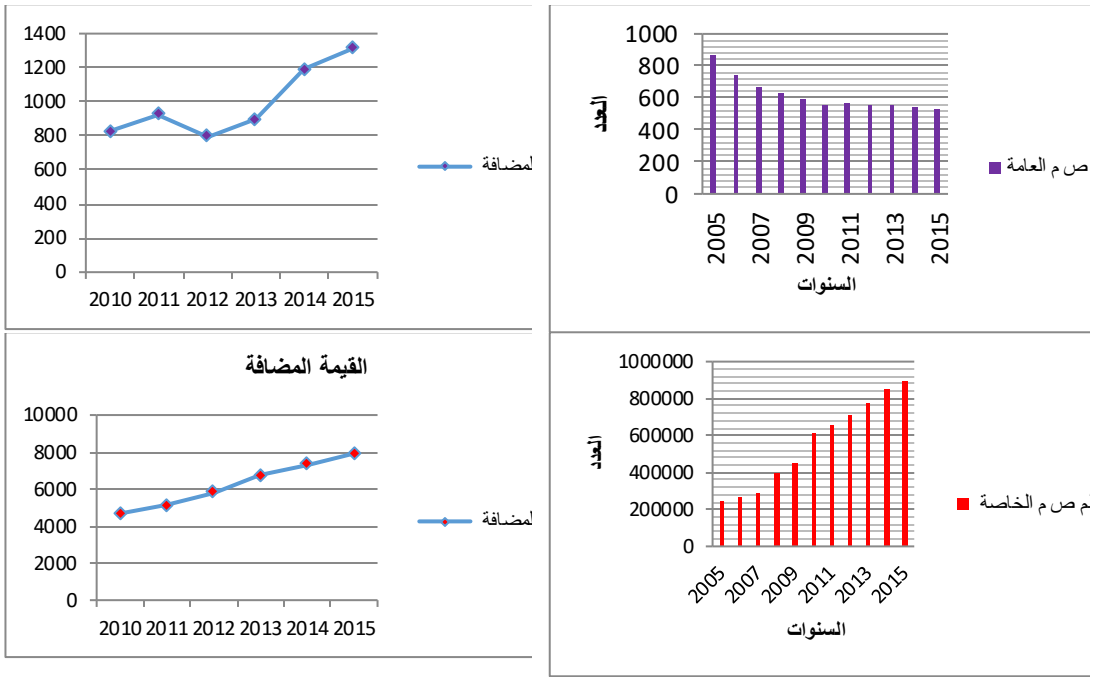

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات نشريات وزارة الصناعة و المناجم من سنة 2005 الى سنة 2015.

تسيطر المؤسسات الخاصة على نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، حيث تشهد تطورا مهما ابتداءا من 2005 و هذا بفعل تسهيل اجراءات انشاء هذا النوع من المؤسسات، اضافة الى انتشار ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات مع توفير آليات دعم لها تابعة للدولة كصندوق ضمان القروض FGAR ، صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI ، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لونساج...الخ

من خلال الجدول و الرسوم البيانية نلاحظ هناك تطورا ملحوظا لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و الذي وصل سنة 2015 الى 896279 مؤسسة، في المقابل عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة انخفاضا واضحا ابتداء من سنة 2006 و هذا بسبب السياسة المتبعة من طرف الدولة، التي عمدت الى خوصصة مثل هذا النوع من المؤسسات خاصة المتعثرة منها.

حسب الأرقام المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات حول مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة بدءا من سنة 2010 الى 2015 ، نلاحظ احتلال القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته في القيمة المضافة و التي تراوحت ما بين 84.77 بالمئة ما يعادل 5137.46 مليار دينار و 88.29 بالمئة ما يعادل 6741.19 مليار دينار من اجمالي القيمة المضافة و يعود ذلك بطبيعة الحال الى التطور الملحوظ الذي شهدته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بعد اعتماد سياسة الخوصصة من طرف الدولة، بينما مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة فلم تتجاوز 15.02 بالمئة ما يعادل 923.34 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2015.

يعتبر قانون الاستثمار 1993 البنية الأساسية في مجال الاستثمار الخاص و الأجنبي في الجزائر، من خلال فتحه آفاق واسعة و منحه امتيازات مالية و جبائية و ضمانات في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الجدول التالي يوضح لنا تطور تعدادها حسب القطاعات و مقدار مساهمتها في القيمة المضافة بدءا من سنة 2005 الى غاية سنة 2014.

الجدول 3: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب القطاعات و قيمتها المضافة

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البناء والاشغال العمومية	80 716	90 702	100250	111 978	122238	129 762	135.752	142222	150910	159775
القيمة المضافة	403.37	489.37	593.09	754.02	871.08	1058.16	1091.04	1232.67	1344.4	1438.51
الصناعة الغذائية	14 474	15 270	16109	17 045	17679	18 394	19.172	20198	21624	23075
القيمة المضافة	113.69	121.3	127.98	139.92	161.55	169.95	199.79	232.2	249.17	288.98
صناعة الجلود	1 523	1 558	1628	1 667	1650	1 677	1.718	1764	1862	1951
القيمة المضافة	2.31	2.22	2.08	2.2	2.25	2.29	2.34	2.38	2.37	2.55
النقل و الاتصالات	22 119	24 252	26487	28 885	30871	33 848	36.620	39426	43241	46987
القيمة المضافة	465.26	579.8	657.35	700.33	744.42	806.01	860.54	881.06	1209.33	1299.57
الفندقة	15 099	16 230	17178	18 265	19282	20 401	21.251	22590	24684	26264
القيمة المضافة	60.89	66.2	71.12	80.87	94.8	101.36	107.60	114.9	146.27	155.49
خدمات للمؤسسات	12 143	14 134	16310	18 473	20908	23 541	26.595	31476	37639	42630
القيمة المضافة	46.4	51.49	65.6	62.23	77.66	96.86	109.50	123.05	139.1	142.07

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات نشريات وزارة الصناعة و المناجم من سنة 2005 الى سنة 2014.

الشكل 2: تمثيل بياني لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب القطاعات

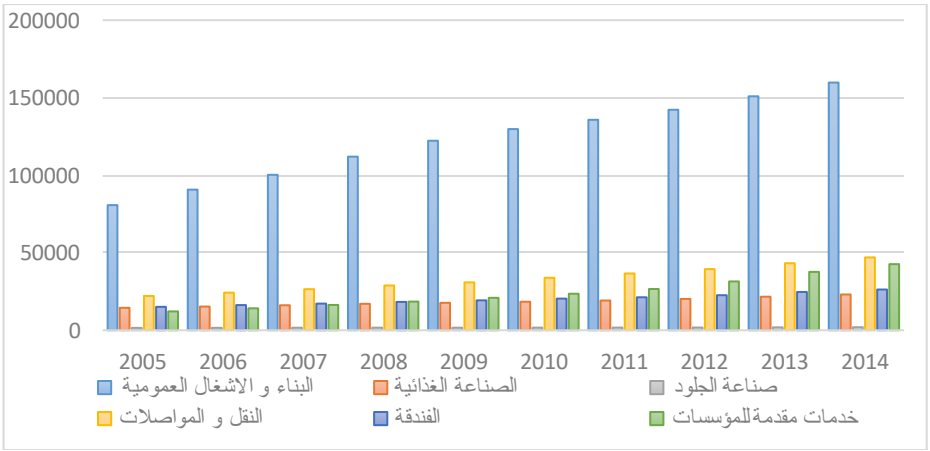

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات نشريات وزارة الصناعة و المناجم من سنة 2005 الى سنة 2014.

الشكل 3:تمثيل بياني لتطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب القطاعات

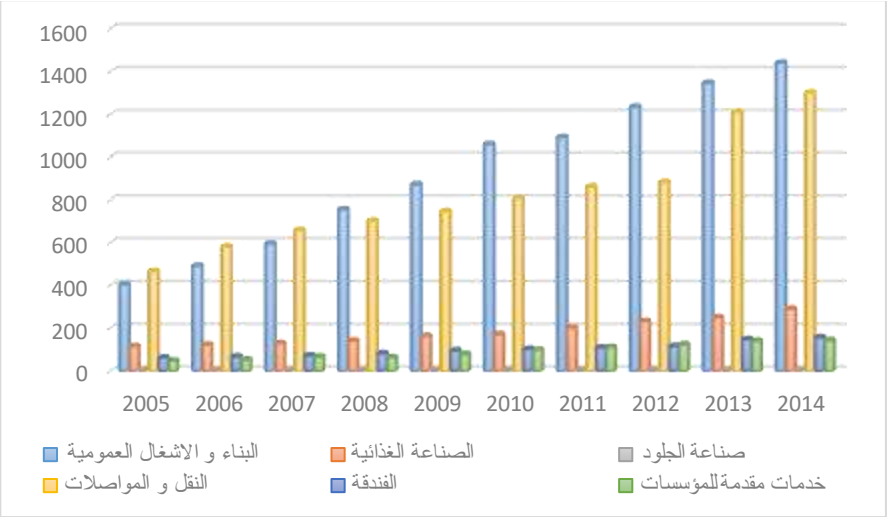

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات نشريات وزارة الصناعة و المناجم من سنة **2005** الى سنة **2014**.

من خلال ملاحظة معطيات الجدول يتضح لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المستثمرة في القطاعات السته في تزايد مستمر على مدار 10 سنوات ابتداء من سنة 2005 الى 2014 يتصدرها قطاع البناء و الأشغال العمومية، الذي وصل فيه عدد المؤسسات 159775 مؤسسة سنة 2014، يليه قطاع النقل و المواصلات ب 46989 مؤسسة لنفس السنة ، ثم قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات الذي بلغ عدد مؤسساته سنة 2014 42630 مؤسسة ، ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى بنسب أقل بسبب ضعف الاستثمار فيها الناتج عن تجنب المجازفة لقلة التجارب السابقة فيها و تفضيل القطاعات التي تقل فيها المخاطرة و تكون فيها فرص الربح كبيرة . وحسب الأرقام الموضحة في الجدول حول مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في القيمة المضافة ضمن القطاعات المذكوره أعلاه بدءا من سنة 2005 الى سنة 2014 نلاحظ سيطرة مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في القيمة المضافة، حيث شهدت ارتفاع ملحوظ بدءا من سنة 2006 اين بلغت 489.37 مليار دينار و صولا الى قيمة 1438.5 مليار دينار سنة 2014، يليها قطاع النقل و المواصلات حيث بلغت مساهمته سنة 2014 قيمة 1299.57 مليار دينار ، ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى بمساهمات ضعيفة تراوحت بين 2.08 الى غاية 288.98 مليار دينار ضمن الفترة الممتدة بين 2005 و 2014.

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمود الفقري لمقومات التنمية الشاملة لاقتصاديات الدول في مختلف القطاعات، من خلال توسيع الانتاج و تنويعه، رغم ذلك فهي لا تعرف استقرارا في العديد من الدول النامية منها الجزائر و التي شهدت تزايد مستمر في عددها طيلة عشر سنوات بدءا من 2005 الى غاية سنة 2015 بعد انتهاج الحكومة سياسة الخوصصة، لكن هذه الزيادة لم تنعكس بشكل كبير على مقدار مساهمتها في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، و يمكن توضيح نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- وفق الدراسة يوجد ما يقارب 900 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة تنشط حاليا في الجزائر و هو رقم يعد جد ضعيف مقارنة بإمكانيات هذا البلد، علما ان خطط الحكومة ترمي الى انشاء مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة خلال الخماسي 2015-2019.
- سيطرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من حيث العدد على النسيج الصناعي للاقتصاد مقارنة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و ما شجع ذلك انتهاج الحكومة سياسة خوصصة هذه الأخيرة.
- يمثل قطاع البناء والاشغال العمومية مجال النشاط لأغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم يأتي بعده قطاع النقل و المواصلات و قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات.
- يعتبر قطاع البناء والاشغال العمومية الأكثر مساهمة في القيمة المضافة للإقتصاد الوطني.
- ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية و الخدماتية كالصناعة الغذائية و الجلود و الفندقة نظرا لضعف تجارب الاستثمار فيها سابقا اضافة الى افتقار المستثمرين الصغار للخبرة في هذه المجالات.

بناء على هذه نتائج الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات متمثلة فيما يلي:

- القيام ببرامج تكوينية للمستثمرين الجدد على مستوى المعاهد و الجامعات لتطوير قدراتهم على تقنيات تسيير الاعمال و كيفية اختيار مجالات الاستثمار غير التقليدية.
- اعتبار دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أولوية لدى السلطات من أجل تنويع الاقتصاد و تنشيط سوق العمل.
- تخفيف من النفقات القبلية للمؤسسات قيد الانشاء من خلال تحمل الدولة جزء منها.
- وضع برامج تأهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مختلف هياكل الدعم التابعة للدولة كالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- بناء علاقات مرنة بين حملة المشاريع و مختلف الهيئات المعنية بتسهيل الاستثمار للقضاء على مشاكل البيروقراطية.

قائمة المراجع:

- برودي نعيمة (2006)، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 17 و18 أفريل، ص 115.
- بريبش السعيد (2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية : حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة خيضر بسكرة.
- بلحمدي سيد علي (2006)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص 18.
- بلوناس عبد الله (2006)، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،يومي 17 و 18 أفريل ، ص126.
- بن منصور عبد الله، بخشي غوتي(2006)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإختيار إستراتيجي للتكيف مع مستجدات العولمة ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول لعربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، يومي 17 و 18 افريل،ص 542.
- توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996 بشأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة، مكتب المطبوعات الرسمية للاتحادات الأوروبية، لكسمبورج.
- جمال بلخياط جميلة (2006) ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف يومي 17 و 18 أفريل، ص 643.
- حجاوي أحمد (2011)، اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامه، مذكرة ماجيستر غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان.
- خوني رابح (2003)، ترقية اساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسير، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص06.
- زغيب شهرزاد (2002)، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية يومي 9/8 أفريل ، جامعة الأغواط ، ص 172. (بتصرف).
- صالحي عبد القادر (2007)، منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين متطلبات التطوير ومعوقات التمويل، مجلة الإقتصاد المعاصر، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد 02، 02 أكتوبر، ص 104.

- صرامة عبد الوحيد (2007)، آليات ومشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الندوة الدولية المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة ، يومي 13 و14 نوفمبر، ص 252.
- طرشي محمد (2005)، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة الصناعات الغذائية، مذكرة ماجيستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص 8.
- فلاح حسن حسني (2006)، إدارة المشروعات الصغيرة –مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز–، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 26-27.
- لخلف عثمان (2003)، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 4.
- لواج منير (2013)، آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة الهند و اليابان و الجزائر، مجلة دراسات ، العدد 2 المجلد 4، جامعة الأغواط.
- مشري محمد ناصر (2011)، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: حالة ولاية تبسة، مذكرة ماجيستر غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف.